اقتصاد

«العقاري» لـ«الوطن»: يمكن سحب الراتب بسقف مفتوح من فروع جميع المصارف

محمد راكان مصطفى

عمم المصرف العقاري على جميع فروعه بإمكانية سحب الرواتب الموطنة لدى المصرف عن طريق نقاط البيع الموجودة في كافة الفروع أو عن طريق الشيكات الداخلية.
وعن آلية تطبيق هذا التعميم بين مدير المصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» أن هذا الإجراء يأتي من مقتضيات المصلحة العامة وبغية تخفيف العبء عن المواطن، وعلى خلفية اجتماع مديري المصارف العامة الذين اتفقوا على فتح نقاط بيع للمصرف العقاري في جميع فروع هذه المصارف، تتيح للمواطنين الموطنة رواتبهم لدى المصرف العقاري وبما يتيح تغطية جغرافية كبيرة الحصول على رواتبهم من خلال هذه النقاط.
وأوضح العلي أن هذا الإجراء يسهم في تخفيف الازدحام عن الصرافات إضافة إلى أنه يتيح للمتعامل الخروج من مشكلة سقف السحب المحدد على الصراف بما يمكنه من الحصول على كامل راتبه دفعة واحدة.
ولفت العلي إلى أن آثار هذا القرار بدت واضحة على الصرافات خلال صرف الرواتب الشهر الماضي التي شهدت ازدحاماً أقل من العادة، مشيراً إلى أن هذا الإجراء يعتبر خطوة في طريق حل إشكالية ازدحام الصرافات الآلية التي يسعى مدير المصارف العامة لوضع حلول جذرية لها.
وأبدى العلي استعداد المصرف لتلقي ومعالجة أي مشكلة أو شكوى تواجه المتعاملين في حصولهم على مستحقاتهم عن طريق نقاط البيع أو عن طريق الشيكات الداخلية أو أي إشكالية أخرى تواجههم في تعاملاتهم مع فروع ومكاتب المصرف.

مشروع قانون الطيران المدني الذي يعيد هيكلة قطاع النقل الجوي يحظى بموافقة الحكومة

الوطن

أقر مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية يوم أمس مشروع القانون المتضمن تسوية أوضاع الموفدين الذين تأخروا في الحصول على المؤهل العلمي المطلوب أو في العودة إلى الوطن، حيث سمح المشروع الجديد بتسوية وضع الموفد إذا حصل على المؤهل العلمي المطلوب منه في قرار إيفاده بعد استنفاد المدد المحددة في قانون البعثات العلمية أو إذا غيّر الجامعة أو المعهد الذي يدرس فيه الموفد، إذ يجب على الموفد أن يحصل على المؤهل العلمي المطلوب قبل صدور هذا القانون وأن يضع نفسه تحت تصرف الجهة الموفدة خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.
وقرر المجلس تشكيل فريق عمل لدراسة واقع محطتي الحاويات في مرفأي طرطوس واللاذقية، من حيث كلفة المناولة والرسوم المترتبة وذلك لتسهيل عمليات التصدير من خلال هذه المحطات.
واعتمد مجلس الوزراء خلال الاجتماع موضوع النقل السككي للمواد الغذائية والخضراوات بين محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص، إضافة إلى وسائل النقل التقليدية الأخرى، لتخفيف التكاليف المالية على نقل هذه المواد من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك ولانعكاس ذلك على أسعارها في السوق المحلية في كل المحافظات. كما أقر المجلس مشروع القانون الجديد المتعلق بالطيران المدني السوري، الذي يعيد هيكلة قطاع النقل الجوي ويأتي نظراً لعدم توافق قانون الطيران المدني السوري رقم ٦ في عام ٢٠٠٤ مع الأنظمة العالمية الخاصة بالنقل الجوي وعدم تلبيته لمتطلبات سوق النقل الجوي المحلي فكان من الضرورة إعداد قانون جديد يتضمن التعديلات والغرامات بما يتوافق مع مهام وأهداف الهيئة العامة للطيران المدني المراد إحداثها.
ومن الجدير ذكره أنه أجاز مشروع القانون للهيئة تنظيم شؤون الطيران المدني والخدمات المرتبطة به وملكية الطائرات وإيجارها وحجزها وما يخص صلاحيات الطائرات وصناعتها، كما تقوم الهيئة بمنح الترخيص لإنشاء أو تجهيز المطارات أو استعمالها أو استثمارها وإصدار شهادة تأهيل وترخيص للمطارات المستخدمة حسب متطلبات منظمة الطيران المدني الدولي وتقوم باعتماد المؤسسات الوطنية والأجنبية التي تقوم بإنشاء وصيانة واستثمار مباني وتجهيزات ومعدات المطار، كما تقوم الهيئة بإصدار إجازات الطيران والإجازات الفنية والرخص الأخرى المتعلقة بجميع أعمال خدمات الطيران المدني، وتضمن مشروع القانون أحكام نقل البريد الجوي وبرنامج سلامة الطيران وماهية مشغل الطائرة ونقل الركاب والبضائع، وحقوق الارتفاق الجوية.

ميالة يحن للمصارف... مقترح بنقلها إلى «الاقتصاد» من جديد

الوطن

أكد مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» مسعى الوزارة بشكل جدي وسريع إلى إعادة هيكلة الوزارة والمؤسسات التابعة لها وهي بصدد وضع اللمسات الأخيرة للنظام الداخلي الجديد على طريق الهيكلة وتبحث مع مدراء الوزارة على اختلاف مستوياهم في وضع المهام الجديدة للوزارة كاشفا أن إعادة الهيكلة تلحظ ضمن هذا الإطار مشروع إعادة ضم المصارف إلى وزارة الاقتصاد، وذلك في تأكيد لمضمون القانون رقم ٤٦ الذي كان ينظم عمل ومهام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الذي نص على فصل الدمج بين وزارتي الاقتصاد والتموين وعلى أن تتولى كل وزارة منهما المهام التي كانت تناط بها قبل الدمج إضافة إلى لحظ القانون رقم ٢ للهيئة العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والقانون رقم ٣ لهيئة تشجيع الصادرات.
هذا وتضمنت خطة الوزارة للعام ٢٠١٦ إعادة هيكلة الوزارة لتحقيق الأهداف المرجوة وان العمل يسير على تطوير هيكلية الوزارة والجهات التابعة لها بما يتوافق مع دورها وأداء المهام المناطة بها بعد إنشاء مديرية السياسات ومديرية شؤون المؤسسات والشركات وإصدار مرسوم لتحويل هيئة تنمية وترويج الصادرات إلى هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات إلى هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما تم إنشاء وحدة التحليل الاقتصادي في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وبمشاركة المديرية العامة للجمارك ومصرف سورية المركزي في إطار الربط الشبكي والمعلوماتي لتعزيز القرار الاقتصادي ومراقبة تعافي القطاعات الاقتصادية المختلفة عبر تغير أولويات التجارة الخارجية بما يخدم تعافي هذه القطاعات الإنتاجية ويعزز القدرات التصديرية.
وكانت «الوطن» قد نشرت قبل نحو العامين عن هذه الهيكلية حيث كان الحديث حينها لانجاز هذه الهيكلية وعلى لسان معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للشؤون الإدارية الأسبق الذي بيّن في ذلك الوقت أن الوزارة ستقوم في المرحلة المقبلة بإعادة النظر بالهيكلية الحالية لها ووجدت الوزارة في ذلك الوقت أنه من الضروري تطوير وصياغة هيكل تنظيمي وإداري يمكن الوزارة من القيام بدورها الرئيسي وفقا لمتطلبات المرحلة القادمة والتركيز على متطلبات مرحلة إعادة الإعمار من خلال التركيز على عدة محاور أساسية أبرزها تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية الإقليمية والدولية لسورية بما يحقق توجهات ومصالح الاقتصاد الوطني وتطوير التشريعات والقوانين الناظمة له وتعزيز كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير وتطوير البنية التحتية لتسهيل خدمات التجارة وتوفير المستوردات اللازمة بالشكل الذي يحقق متطلبات الاقتصاد الوطني مستقبلاً.

الشبلي لـ«الوطن»: ما ندخله للخزينة شهرياً يفوق نفقات المديرية

«تموين دمشق» تغلق ٣٤ محلاً مخالفاً شهرياً وتسحب ٤٧ رخصة لتوزيع المحروقات

عبد الهادي شباط

لطالما كانت مشكلة نقص عدد المراقبين التموينيين في مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك تمثل المعضلة المزمنة والأكبر التي تصدرت جميع أوراق وطلبات مديري التموين في اجتماعاتهم الأولى مع كل وزير حضر للتجارة الداخلية هنا وبعد أن وجه رئيس الحكومة رفد مديرية التجارة الداخلية بدمشق بـ١٠٠ مراقب اتجهت «الوطن» إلى مديرها عدي الشبلي لاستطلاع أثر ذلك وانعكاسه على العمل حيث أوضح أن المديرية تعاني نقصاً دائماً في عدد المراقبين وأن مثل هذا القرار يسهم في مساندة وتعزيز العمل الرقابي في المديرية وبالتالي زيادة متابعة السوق والأسعار وحالات الغش والمخالفات.
وعن آلية تنفيذ هذا القرار بيّن أن المراقبين الذين تم الحديث عنهم سيتم تأمينهم من الجهات العامة للدولة أي إنهم عاملون في الدولة وإنما سيتم نقل ملاكاتهم الوظيفية لمصلحة مدير تموين دمشق ليصار إلى تكليفهم الأعمال الرقابية مبيناً أنهم سيخضعون لدورة تدريبية تحدد مدى قبول كل منهم وصلاحيته للعمل التمويني أم لا.
وهنا لا بد من التذكير بأن وزارة التجارة الداخلية كانت قد حددت في أوقات سابقة جملة من الشروط الواجب توافرها لمن يود الانتقال من وزارات الدولة المختلفة للعمل الرقابي مثل أن يكون من حملة الشهادة الجامعية وأن يكون من فئة الشباب ولديه تقييم وظيفي جيد لأن طبيعة العمل في هذا المجال تتطلب النزاهة والقدرة على الحركة والمتابعة.
وبالرجوع لشروط مدير تموين دمشق لخصها بأن يكون قادراً على المشي حيث سيتم توزيع هؤلاء المراقبين على مختلف النشاطات والأعمال التي تؤديها المديرية وخاصة تعزيز الحضور للمراقبين في المخابز ومحطات الوقود بشكل رئيسي.
وبالانتقال مع المدير إلى حجم وقيم التسويات المالية لدى المديرية أوضح أن حجم التسويات وما ترفد به المديرية خزينة الدولة يتجاوز شهرياً ٢١ مليون ليرة على حين أن إجمالي نفقات ومصاريف المديرية شهرياً بما فيها أجور العاملين الذين يصل عددهم لنحو ٣٠٠ عامل إلى ٢٠ مليون ل.س وبهذا تكون ما تدخله المديرية لخزينة الدولة يفوق ما تنفقه الحكومة على كامل نشاطات ومصاريف التجارة الداخلية بدمشق مشيراً أن معظم الإيرادات التي تذهب لخزينة الدولة مصدرها التسويات على المخالفات التي يبادر أصحابها للمصالحة عليها خلال الفترة المسموح بها وفي هذا الإطار بين الشبلي أن إجمالي قيمة التسويات منذ بداية العام وحتى مطلع شهر آب وصل إلى حدود ١٤٧ مليون ل.س وهي تعود لقرابة ٥٨٠٠ تاجر بادروا لتسوية مخالفاتهم.
كما أكد أن نسبة المخالفة في العينات المسحوبة خلال النصف الأول من العام الحالي سجلت ٢٨٪ وهي نسبة مرتفعة مردها زيادة التشديد والمتابعة والدقة في سحب العينات وكذلك متابعة عمل المخابر لدى المديرية وخاصة لجهة صحة النتائج المكتوبة عن التحاليل الخاصة بهذه العينات ومدى سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية.
وأفاد أن متوسط الإغلاقات الشهري خلال العام الحالي نحو ٣٤ إغلاقاً شهرياً وأنه تم حجز نحو ١٩ سيارة مخالفة لتوزيع المحروقات بينما تم سحب نحو ٤٧ رخصة وموافقة لتوزيع مواد المحروقات منذ صدور القانون ١٤ للعام الماضي معتبراً أنه رقم كبير لجهة قدرة المديرية على سحب كل هذه التراخيص بسبب ارتكاب أصحابها مخالفات وتجاوزات.

النوري يعلن إستراتيجية للنهوض بوزارة المالية.. وحمدان: يجب تغيير طريقة التعاطي مع العمل المالي

الوطن

حدد وزير التنمية الإدارية حسان النوري مسار عمل التنمية الإدارية في وزارة المالية، من خلال تقديم رؤيته التي تتمثل في وضع إستراتيجية متكاملة للتنمية والتطوير الإداري ومراجعة النظام الداخلي والهيكل التنظيمي للوزارة، وبما يسهم في بناء القدرات والكوادر البشرية التي ستنهض بأداء الوزارة وتنقل عملها نقلة نوعية من شأنها تحسين مستوى الأداء وزيادة الإنتاجية واختصار الوقت، ومن خلال العمل على تطوير كفاءة الكوادر الإدارية العليا، التي بدورها ستقوم بتأهيل كوادرها في مؤسساتها.
وذلك خلال اجتماع نوعي عقد في وزارة المالية برئاسة وزيري المالية مأمون حمدان، والتنمية الإدارية، حيث أكد النوري أهمية العمل على مبدأ مفاتيح أو مؤشرات عوامل الأداء التي تعتبر المقياس الجوهري للفهم الصحيح للعمليات والأنشطة المختلفة والتي يسمح قياسها بتحديد طريقة عملية لتوصيف أداء قطاعات الدولة، لمعرفة ما يعتبر أداء مناسباً وما هو ليس كذلك.
من جهته أكد وزير المالية حمدان ضرورة تغيير طريقة التفكير في التعاطي مع العمل المالي، وضرورة تنمية وتأهيل كوادر الوزارة بالشكل الأمثل واستنباط الأفكار الخلاقة والبناءة من الموظفين كافة أياً كانت مراتبهم الوظيفية، وعلى أهمية وضع ورسم الإستراتيجيات الإبداعية والمبتكرة وتنظيم العمل يضاف إليها أتمتة العمل، مشيراً إلى أن الوزارة تتقدم رويداً في مجال الأتمتة التي سيتم إيلاؤها الأهمية القصوى خلال الفترة القادمة.
واتفق الجانبان المجتمعان على البدء بمشروع خطة التنمية الإدارية في وزارة المالية في القريب العاجل وذلك بعد تحديد الوزارة كوادرها التي سيتم تدريبها وتجهيزها.
في سياق آخر ترأس حمدان اجتماعاً لمجلس إدارة المؤسسة العامة السورية للتأمين، حضر جزءاً منه الوزير النوري، تم خلال الاجتماع عرض الخطة السنوية الخاصة بالمؤسسة لعام ٢٠١٧ وإقرارها، وتم استعراض المعوقات والتحديات التي تعترض عمل المؤسسة مع اقتراح مجموعة من الحلول جرت الموافقة على بدء العمل بها.
وعبر حمدان عن دعمه للمؤسسة في أن تأخذ دورها الفعال في سوق التأمين السورية إلى جانب الشركات الأخرى، مشيراً إلى أنه يجري دراسة مجموعة من القرارات سيعلن عنها قريباً ستسهم في إعطاء المؤسسة دورها الفعال في سوق التأمين.
ونوه الوزير إلى ضرورة إيلاء موضوع التأمين الصحي الاهتمام الكافي لما له من أثر على شريحة كبيرة من المواطنين، كما تم استعراض العوائق التي تعترض عمله وإيجاد الحلول الممكنة لها للوصول إلى الحالة المثلى من الخدمات، مشيراً إلى ضرورة العمل على استقطاب شرائح العاملين في القطاع الخاص إلى هذا الجزء المهم والحيوي من قطاعات التأمين والذي يساهم أيضاً في دعم المحفظة التأمينية وتنويعها.
بدوره اطلع وزير التنمية الإدارية الدكتور حسان النوري على الإشكالات التي تعترض العمل الإداري للمؤسسة وطرق العلاج التي اتبعت لحلها، منوهاً إلى ضرورة تفعيل دائرة التنمية الإدارية التي استحدثت مؤخراً في المؤسسة لتكون صلة الوصل مع وزارة التنمية الإدارية، كما ركز النوري على موضوع التسويق باعتباره حاملاً لأعمال المؤسسة مع الإشارة إلى المعوقات التي تحول دون تفعيله حالياً.

«التأمين والمعاشات» تصرف أكثر من ٤ مليارات ليرة تعويضاً معيشياً للمتقاعدين مدنيين وعسكريين عن شهر آب

الحلقي: المؤسسة تخدم ٦٧٠ ألف متقاعد ومستحق بـ١٥ مليار ليرة شهرياً

الوطن

كشف مدير عام مؤسسة التأمين والمعاشات خالد الحلقي لـ«الوطن» أن المؤسسة تقوم بطباعة نحو ١٥٠ ألف دفتر معاش تلبي جميع احتياجات المتقاعدين وورثتهم الذين يقبضون معاشات بموجب دفاتر معاش «شيكات» ويتم توزيعها على كل محافظات القطر رغم صعوبة الظروف الحالية ورغم الضغط الحاصل على العاملين في المؤسسة بسبب خروج بعض فروع المؤسسة في المحافظات عن الخدمة نتيجة الأوضاع التي خلقتها الأزمة.
إضافة إلى تعامل المؤسسة مع مجموعة من المصارف كالمصرف التجاري بفروعه والمصرف العقاري والتسليف الشعبي والمصرف الصناعي ومؤسسة البريد في جميع محافظات القطر.

وبين الحلقي أن عدد المتقاعدين المدنيين والعسكريين وأسرهم الذين تقوم المؤسسة بتخديمهم نحو ٦٧٠ ألف متقاعد ومستحق لغاية آب من العام الحالي، بكتلة نقدية شهرية مع التعويضات تقدر بـ١٥ مليار ليرة سورية، وبكتلة تقدر عن عام ٢٠١٥ بـ١٠٧ مليارات.
وعن أهم أعمال وأنشطة المؤسسة التي تقوم المؤسسة بتنفيذها مؤخراً بين الحلقي أن المؤسسة باشرت بتنفيذ المرسوم التشريعي رقم «١٣» تاريخ ٢٠١٦/٦/١٨ الصادر عن رئيس الجمهورية بإصدار التعميم رقم «١٢» تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٤ تنفيذا لأحكام المرسوم التشريعي المتضمن إضافة ٧٥٠٠ ليرة سورية شهرياً إلى مبلغ التعويض المعيشي المحدد في المرسوم التشريعي رقم ٧ تاريخ ٢٠١٥/١/١٨، وذلك وفقاً لما جاء في المادة «٣/أ» والتي نصت على أنه يستفيد من التعويض المذكور في المادة الأولى من هذا المرسوم التشريعي أسر المتقاعدين ويوزع هذا التعويض على المستحقين وفق نسبة حصة كل منهم من المعاش المحدد في القوانين والأنظمة التأمينية الخاضعين لها.
وبين الحلقي أن المؤسسة قامت بطباعة قسيمتين تتضمنان التعويض المذكور القسيمة الأولى لثلاثة أشهر (٧- ٨- ٩) تصرف بداية أيلول على حين أن القسيمة الثانية لثلاثة أشهر أيضاً (١٠- ١١- ١٢) تصرف بداية كانون الأول، وبالنسبة للمتقاعدين الذين يتقاضون معاشاتهم عن طريق الصراف الآلي أو الحساب الجاري فقد تم تحويل التعويض المعيشي إلى حساباتهم مع معاش آب.
وحسب الحلقي بلغ التعويض المعيشي المحول للمتقاعدين العسكريين والمستحقين عنهم وذوي الشهداء عن آب أكثر من ملياري ليرة سورية، على حين أن بلغ التعويض المعيشي المحول للمتقاعدين المدنيين والمستحقين عنهم عن آب أكثر من ملياري ليرة سورية.

الكهرباء وتحديات أخرى

وعن التحديات التي تواجه المؤسسة أشار الحلقي إلى وجود العديد من التحديات منها انقطاع التيار الكهربائي في الإدارة المركزية وجميع فروع المؤسسة في المحافظات ما يشكل ضغطاً كبيراً على العاملين وخروج الحواسيب عن الخدمة في إنجاز المعاملات ما يضطر العاملين إلى القيام بتنفيذ المعاملات بالطريقة اليدوية، والاستغناء عن الحواسيب التي تنجز المعاملات بسرعة كبيرة.
إضافة إلى المشكلة التي واجهت المؤسسة نتيجة لتغير مكان إقامة الكثير من المتقاعدين وورثتهم نتيجة ظروف الأزمة التي يمر بها القطر وخروج بعض فروع المؤسسة في المحافظات الساخنة عن الخدمة، كالرقة ودير الزور وادلب، لحل هذه المشكلة تم تشكيل لجنة في المؤسسة مهمتها دراسة حالات النقص في الوثائق والثبوتيات لتصفية المستحقات التأمينية واتخاذ قرار منح المؤمن عليهم أو المستحقين من معاش أو تعويض وصرفه قبل تأشيره من الجهاز المركزي للرقابة المالية.
وبالنسبة لاضطرار بعض المتقاعدين وورثتهم إلى تقديم طلبات إحضار قسائم المعاشات أو نقل معاشاتهم في محفظاتهم الأساسية إلى مكان إقامتهم الحالي، ما يشكل ضغطاً كبيراً على المؤسسة وفروعها، من خلال القيام بإرسال طلبات إحضار تلك القسائم والمغلفات والأضابير وبالتالي توزيعها، إما في الإدارة المركزية بدمشق أو إرسالها مرة أخرى إلى المحافظة التي يقطن فيها صاحب المعاش في الوقت الحالي، دون أن يشكل العامل المكاني أو الجغرافي أي عقبة في إيصال الخدمة للمتقاعدين وقيام المؤسسة بأعمالها على الوجه المطلوب منها، تجاه المتقاعدين وورثتهم.

قصة المسابقة

أكد الحلقي مباشرة المتسابقين الناجحين بالمسابقة التي تم إجراؤها لتعيين عدد من العاملين من الفئة الأولى والثانية لمهامهم، وكذلك الذين تم اختيارهم للتعيين من الفئات الثالثة والرابعة والخامسة بصفة دائمة بالإدارة المركزية وفروعها ومكاتبها في المحافظات، والذين صدرت قرارات بتعيينهم وتم التحاقهم في الإدارة المركزية بدمشق وباقي الفروع في المحافظات، بهدف ترميم نقص كادر العمل في المؤسسة وفروعها نتيجة تسرب بعض العاملين واستقالة البعض الآخر والإحالة إلى المعاش للبعض الآخر ما شكل ضغطاً على العاملين واللجوء إلى العمل الإضافي في أيام العطل الرسمية حيث يبلغ الملاك العددي للمؤسسة في الإدارة المركزية في دمشق وفروعها ومكاتبها في المحافظات ٩٠٣ عاملين.